مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

نهاية المحور الإبراهيمي

فورين أفيرز

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

في ربيع عام 2024، شنت إيران هجوماً مباشراً على الأراضي الإسرائيلية للمرة الأولى، حيث أطلقت أكثر من 300 طائرة مسيرة وصاروخ باتجاه إسرائيل، وسرعان ما اعترضتها القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والأردنية، كانت الرسالة واضحة في عواصم الخليج: عندما تهاجم إيران إسرائيل، سيكون الرد بقيادة الولايات المتحدة فورياً وجماعياً، لكن بقي سؤالٌ مُقلقٌ وغير مُعلنٍ: ماذا سيحدث لو هاجمت إيران دول الخليج؟

لقد تمت الإجابة على هذا السؤال الآن، عندما بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل حربهما على إيران في 28 فبراير/شباط -وهي حرب عارضتها حكومات الخليج- ردّت إيران بضرب مطارات وموانئ ومنشآت نفطية ومحطات تحلية مياه في دول الخليج. ورغم أن القوات الأمريكية ساعدت في اعتراض بعض الهجمات على دول الخليج، إلا أن سمعة المنطقة كملاذ آمن للأعمال التجارية العالمية قد تضررت، وهو ما كان بلا شك هدف النظام الإيراني. كما أغلقت إيران فعلياً مضيق هرمز، ما أدى إلى منع صادرات البحرين والكويت وقطر تماماً، وعرقلة صادرات عُمان والسعودية والإمارات.

على مدى عقد من الزمان تقريباً، حافظت دول الخليج على أمنها من خلال محاولة الظهور بمظهر الحياد في المواجهات التي تشمل إيران، وتنمية علاقات دفاعية متينة مع واشنطن، والحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع طهران لمنع التصعيد العسكري. لكن الآن، تعيد حكومات الخليج النظر في هذه الاستراتيجيات الثلاث، إن لم تكن قد تخلت عنها تماماً.

كما يرفضون افتراضاً سائداً لدى الولايات المتحدة وإسرائيل، مفاده إمكانية دمج دول الخليج في بنية أمنية إقليمية تقوم على هيمنة إسرائيل، حيث تحتفظ إسرائيل بتفوق عسكري حاسم على جيرانها، وحرية التصرف عبر الحدود، والقدرة على وضع شروط يجب على الآخرين الالتزام بها وكان هذا الترتيب منطقياً بالنسبة للقادة الأمريكيين والإسرائيليين،

إذ كانت إسرائيل ودول الخليج متحدة في معارضتها للبرنامج النووي الإيراني وحلفائها المزعزعين للاستقرار في العراق ولبنان واليمن، ومن خلال العمل المشترك، تستطيع إسرائيل وحكومات الخليج ردع عدوها المشترك.

لكن الحرب الحالية في إيران أوضحت بجلاء أن طموحات إسرائيل للهيمنة الإقليمية تُعرّض الخليج للخطر، فإسرائيل مستعدةٌ للغاية لشنّ حروب استباقية لتحقيق مآربها، ومتساهلةٌ إلى حدّ تجاهل مصالح الدول المجاورة. ولذا، يُبدي العديد من قادة الخليج عزماً على إيجاد سُبل بديلة لحماية أنفسهم. ولن يكون من السهل إرساء نظام إقليمي جديد، لكن قادة الخليج قد بدأوا بالفعل بتنويع مصادر أسلحتهم وشراكاتهم الأمنية. وللحصول على تأثير أكبر على ما يحدث لهم، سيحتاجون أيضاً إلى تحسين التنسيق فيما بينهم، عسكرياً ودبلوماسياً.

عدو عدوي

أصبحت اتفاقيات التطبيع إحدى الآليات التي سعت الولايات المتحدة من خلالها إلى دمج حكومات الخليج في نظام إقليمي قائم على فكرة هيمنة إسرائيل الدائمة على جيرانها. ولعقود، تعهدت جميع دول الخليج بالاعتراف الرسمي بإسرائيل فقط في حال انسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الواقع، عززت أغلب الدول العربية هذا الالتزام بتوقيع مبادرة السلام العربية عام 2002، وتأييدها لها في السنوات اللاحقة.

لكن خلال العقد الماضي، قامت بعض دول الخليج بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل (أو فكرت في ذلك) متجاهلةً مسألة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ما حرم القادة الفلسطينيين من نفوذٍ هام. بالنسبة لدولٍ مثل الإمارات العربية المتحدة، جاء التطبيع مصحوباً بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا عسكرية أمريكية وإسرائيلية متطورة، وعقد

صفقات تجارية مع إسرائيلي، وفرصة الاندماج بشكلٍ أعمق في منظومة الأمن الإقليمي لواشنطن. فعلى سبيل المثال، وافقت إدارة ترامب الأولى على بيع طائرات مقاتلة من طراز إف-35 للإمارات العربية المتحدة كشرطٍ لتحسين اتفاقية التطبيع مع إسرائيل. (توقفت الصفقة في عهد إدارة بايدن، لكن اتفاقية التطبيع مضت قدماً). كما كانت الولايات المتحدة تجري محادثات مع السعودية لتوقيع اتفاقية دفاعية بشرط أن تُطبع الرياض علاقاتها مع إسرائيل.

مع ذلك، حتى عواصم الخليج التي كانت مستعدة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل لم تتبنَّ قط فكرة دعم الهيمنة الإسرائيلية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كانت العلاقات الإسرائيلية متوترة أصلاً مع العديد من الدول العربية، وردّها على هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 زاد من تدهور مكانتها في المنطقة. قتلت إسرائيل أكثر من 70 ألف فلسطيني في حملتها على غزة ، وشرعت في ضم الضفة الغربية، وقصفت لبنان وسوريا، وشنّت توغلات فيهما. وفي سبتمبر/أيلول 2025، انتهكت إسرائيل السيادة القطرية بشنّها غارات عنيفة على مقر إقامة في الدوحة، بهدف قتل عناصر من حماس كانوا هناك للمشاركة في مفاوضات برعاية أمريكية.

بالنسبة لقادة الخليج، تُعدّ الحرب في إيران أحدث، وربما أوضح، دليل على أن مصالحهم لا تتوافق مع مصالح إسرائيل. ويعتقد كثير منهم أن إسرائيل أقنعت إدارة ترامب بمهاجمة إيران في 28 فبراير، ما أجبر دول الخليج في نهاية المطاف على دفع ثمن حرب لم تكن ترغب بها. في الأشهر التي سبقت النزاع، نصحت حكومات الخليج الولايات المتحدة بالامتناع عن مهاجمة إيران والتفاوض بدلاً من ذلك مع قادتها. وقد أوضحت دول الخليج، علناً وعبر قنوات غير رسمية، أنها لن تسمح باستخدام أراضيها كقاعدة انطلاق ضد إيران، في الواقع، عملت هذه الدول لسنوات على تحسين العلاقات مع إيران

لمنع التصعيد. فعلى سبيل المثال، وقّعت الرياض اتفاقية تهدئة مع طهران عام 2023، بعد ما يقرب من عقد من التوترات.

لكن هذه الجهود لم تُترجم إلى حماية من الضربات الإيرانية، ففي غضون ساعات من أولى الضربات الأمريكية الإسرائيلية، هاجمت إيران أغلب دول الخليج. لم يكن ما يهم طهران نوايا حكومات الخليج، ولا ما إذا كانت الضربات الأولى قد انطلقت من أراضي الخليج، بل موقع دول الخليج ضمن بنية أمنية، تُمكّن، من وجهة نظر طهران، العمليات الأمريكية والإسرائيلية. إن الحياد الذي لا تعترف به الأطراف المعنية غير قابل للتطبيق عملياً، حتى وإن عُرض بصدق. بالنسبة لإيران، لا يمكن لدول الخليج أن تكون محايدة إذا كانت تستضيف قواعد أمريكية، وتتدرب مع الجيش الأمريكي، وتشتري أسلحة أمريكية.

مع تحول الصراع إلى حرب استنزاف، انقسمت دول الخليج إلى ثلاثة معسكرات رئيسة. ويعكس نهج عُمان بوضوح ضبط النفس. فعلى الرغم من الضربات الإيرانية على ميناء الدقم، هنأت مسقط رسمياً المرشد الأعلى الإيراني الجديد، الذي تولى السلطة بعد مقتل سلفه في غارات أمريكية إسرائيلية، وأصدرت بياناً تدين فيه هجمات جميع الأطراف المتحاربة. أما الإمارات العربية المتحدة، التي واجهت أكبر عدد من الضربات الإيرانية بين دول الخليج، فيبدو أنها خلصت إلى أن جهودها العديدة لإعادة التواصل مع طهران قبل الحرب كانت في نهاية المطاف عبثية. فقد حظرت دخول أو عبور معظم حاملي جوازات السفر الإيرانية أراضيها، وأبدت استعدادها للانضمام إلى الجهود العسكرية الأمريكية لتأمين مضيق هرمز، وأكدت عزمها على تعميق العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. أما البحرين، التي طبعت علاقاتها أيضاً مع إسرائيل، فقد تبنت موقفاً أكثر حزماً يتماشى مع موقف الإمارات. في حين اتخذت الكويت وقطر والسعودية نهجاً وسطاً بين نهج عُمان والإمارات.

ليست هذه الاختلافات بجديدة، فهي تعكس تباينات راسخة في إدراك التهديدات وتقبّل المخاطر، فضلاً عن التنافسات الداخلية بين دول الخليج. كما تنبع هذه الاختلافات من وجود صراعات داخلية بين حكومات الخليج حول ما ترغب في تحقيقه مستقبلاً. فالقادة يتوقون بشدة إلى إعادة فتح مضيق هرمز وعودة الحياة إلى طبيعتها، لكنهم في الوقت نفسه يخشون من أن إيران، إذا ما تُركت على وضعها الراهن، ستظل قادرة على شنّ هجمات على الخليج في المستقبل. لطالما بلغت وحدة دول الخليج ذروتها خلال الأزمات الحادة، ونادراً ما امتدت إلى تحالفات استراتيجية طويلة الأمد. إلا أن هذه الأزمة الأخيرة كشفت عن تساؤلات جوهرية حول أمن الخليج أكثر من أي أزمة أخرى في التاريخ الحديث.

الإنتقال لمسار علاقات متنوعة

قد تُشكل الهجمات الإيرانية حافزاً لدول الخليج لتجاوز خلافاتها وبناء بنية أمنية خاصة بها، فعلى مدى عقود دافعت هذه الدول عن نفسها من خلال مقايضة مع واشنطن، وبهذه العلاقة التي زودت دولُ الخليج بموجبها الولاياتِ المتحدة بالطاقة، ورؤوس الأموال، والقواعد العسكرية مقابل ضمانات حماية ضمنية على أقل تقدير متجذرةٌ في مجموعة من الوثائق القانونية. وفي هذا السياق، صنّف المسؤولون الأمريكيون البحرين والكويت والسعودية كـ "حلفاء رئيسيين" من خارج حلف الناتو.

وتتيح عُمان للولايات المتحدة الوصول إلى قواعد جوية عسكرية مختلفة بموجب اتفاقية منشآت تعود لعام 1980؛ وتستضيف البحرين الأسطول الخامس الأمريكي بموجب اتفاقية عام 1991. وبعد قصف إسرائيل لقطر عام 2025، وقّعت إدارة ترامب أمراً تنفيذياً يُلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن قطر. ورغم أن أياً من هذه الترتيبات لا يُلزم الولايات المتحدة قانوناً بالدفاع عن شركائها بالقوة، إلا أنها خلقت توقعاً معقولاً بتقديم المساعدة

ضد أي عدوان خارجي.

منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام 2011 نيته «التركيز على آسيا»، انتاب دول الخليج قلقٌ من تراجع الدعم الأمريكي لدفاعها. إلا أن الحكومات الأخرى لا تستطيع توفير الأمن الخليجي بنفس قدرة واشنطن. فالمنطقة تعتمد على الولايات المتحدة في توفير الأسلحة والطائرات والسفن الحربية والصيانة والتدريب، والأهم من ذلك، في أحدث التقنيات العسكرية.

وهكذا، بمجرد أن تهدأ الأمور في الشرق الأوسط، ستجد حكومات الخليج نفسها أمام خيارات محدودة. لن تستجيب هذه الحكومات للمطالب الإيرانية بطرد القواعد الأمريكية أو التخلي عن التعاون الأمني الأمريكي، لأنها لا تملك (على المدى المتوسط) أي سبيل آخر للدفاع عن نفسها، وسلوك إيران نفسه يُثبت حاجتها للحماية، في جميع أنحاء دول الخليج، العداء لإيران حقيقي، متجذر فيما فعلته طهران وحلفاؤها بالعراق ولبنان واليمن، ومتفاقم بسبب الضربات المباشرة الأخيرة على أراضي الخليج. من المرجح أن يتبنى الكثيرون شكلاً أكثر صرامة لاحتواء إيران. لكن دول الخليج لا ترغب أيضاً في التوافق مع خطط إسرائيل في المنطقة. وقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه يعتقد أن الحرب ستغير "ميزان القوى في الشرق الأوسط"، بل إنه طرح فكرة مدّ خطوط أنابيب عبر شبه الجزيرة العربية إلى الموانئ الإسرائيلية كوسيلة للالتفاف على مضيق هرمز.

لا تبني معظم دول الخليج أمنها على أساس الهيمنة الإسرائيلية، لأنها تُعد إسرائيل تهديداً لا يقل خطورة عن إيران. فمنذ عام 2023، غزت إسرائيل جيرانها مراراً وتكراراً، واحتلت المزيد من الأراضي في لبنان وسوريا، وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق قادة إسرائيليين لارتكابهم جرائم حرب في غزة، وخلصت الجمعية

العالمية الرائدة لباحثي الإبادة الجماعية إلى أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في الأراضي المحتلة. لقد قلب العدوان الإسرائيلي المنطقة رأساً على عقب، وأصبحت إسرائيل دولة منبوذة لدرجة تجعل التعاون معها أمراً مستحيلاً بالنسبة لمعظم قادة الخليج. حتى قبل أن تؤدي الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران إلى دمار في الخليج، صرّح وزير خارجية عُمان بأن «إسرائيل - لا إيران - هي المصدر الرئيسي لانعدام الأمن في المنطقة». ولا يوجد رغبة تُذكر في الانضمام إلى نظام إقليمي تهيمن عليه إسرائيل. (على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة مستعدة لتعميق التعاون العملياتي مع إسرائيل استجابةً لتهديدات محددة) يعتبر العديد من مواطني الخليج أن تطلعات إسرائيل للهيمنة الإقليمية تتعارض بشكل أساسي مع سيادتهم - وهو بُعد يتم التقليل من شأنه باستمرار من قبل أولئك الذين تعاملوا مع التطبيع الخليجي الإسرائيلي كبديل لحل القضية الفلسطينية.

على الرغم من أن دول الخليج ستزيد على الأرجح من تعاونها مع الولايات المتحدة نظراً لتعرضها لمزيد من الهجمات، إلا أنها لا تعتبر واشنطن الضامن الوحيد لأمنها على المدى الطويل، وذلك بسبب علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، وتجاهلها لمصالح الخليج، وعجزها عن ردع إيران بشكل فعال، وسجلها الضعيف في حماية دول الخليج. ونتيجة لذلك، تعمل حكومات الخليج على تنويع شراكاتها. ففي عام 2024، أقامت الإمارات العربية المتحدة مشاريع مشتركة مع شركات تصنيع الطائرات المسيّرة التركية. وفي العام الماضي، وقّعت السعودية وباكستان اتفاقية دفاع مشترك.

بدأت حكومات الخليج أيضاً في البحث عن بدائل للمعدات الأمريكية: الطائرات المقاتلة التركية، وأنظمة الدفاع الصاروخي الكورية الجنوبية، والطائرات المسيّرة الأوكرانية، وصواريخ باتريوت اليابانية الاعتراضية، والصواريخ البريطانية المضادة للطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة. وفي أبريل/نيسان، صرّح رئيس المجلس الأوروبي بأن أوروبا «شريك

موثوق لدول الخليج» و«مستعدة للمساهمة». ويتفاوض الاتحاد الأوروبي حالياً على اتفاقية تجارة حرة مع الإمارات العربية المتحدة، وقد يبيع تكنولوجيا الطائرات المسيّرة لدول الخليج. ومن المرجح أن تسعى دول الخليج إلى إبرام صفقات اقتصادية وتكنولوجية مع الصين، لكنها ستتجنب تقديم ضمانات دفاعية صريحة حتى لا تتجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية. وبوجود شركاء أكثر، ستتمتع دول الخليج بنفوذ أكبر في التعامل مع أي دولة.

نادي الخليج

لكن كما ذكرت صحيفة "عُمان ديلي أوبزرفر" ، فإن «الاعتماد على الضمانات الخارجية، مهما بلغت قوتها، لا يمنح دول الخليج سيادة حقيقية على أمنها». لذا، ولتحقيق استقلال فعلي، ستحتاج دول الخليج إلى تعزيز علاقاتها الدفاعية فيما بينها، على سبيل المثال، من خلال تبادل بيانات رادارات الإنذار المبكر، وتنسيق الدفاعات الجوية، وتجميع مخزونات مشتركة من تكنولوجيا مكافحة الطائرات المسيّرة. نظرياً، يمتلك مجلس التعاون الخليجي، وهو هيئة تضم الدول الخليجية الست، قيادة عسكرية موحدة، إلا أن التنافس بين أعضائه حال دون تحقيق تكامل دفاعي فعّال.

ينبغي لدول الخليج أيضاً تطوير صناعاتها الدفاعية المحلية، مع التركيز بشكل خاص على الدفاع الجوي. وقد بذلت السعودية والإمارات جهوداً لإنشاء شركات دفاعية مملوكة للدولة، مثل الشركة السعودية للصناعات العسكرية (التي تهدف إلى توطين 50% من الإنفاق العسكري للمملكة بحلول عام 2030) ومجموعة إيدج، وهي تكتل إماراتي بدأ بالفعل بإنتاج أعداد كبيرة من الذخائر الموجهة بدقة. إلا أن دول الخليج واجهت طوال فترة الحرب نقصاً حاداً في صواريخ الاعتراض، وهو نقص لا تستطيع أي صناعة محلية تلبيته حتى الآن. كما تحتاج دول الخليج إلى توحيد جهودها دبلوماسياً لتتمتع

بثقل كافٍ ونفوذ مناسب على واشنطن للتأثير على القرارات التي تحدد مصيرها.

لطالما بنت واشنطن استراتيجيتها الإقليمية على أساس الادعاء بأن الأمن الإسرائيلي والخليجي متكاملان، وأن التطبيع المدعوم من الولايات المتحدة يُحقق الاستقرار. إلا أن العام الماضي كشف زيف هذا الافتراض، فالفجوة بين رؤية نتنياهو لشرق أوسط مُعاد تشكيله، وتطلعات الدول العربية أوسع من أن تُردم، ما تريده دول الخليج هو نظام أمني يُراعي مصالحها بجدية وفقاً لشروطها الخاصة، لا كنتيجة حتمية لطموحات إسرائيل أو إيران.

هوية البحث

- **الباحث:** ها هيلير - زميل مشارك في المعهد الملكي للخدمات المتحدة للدراسات الدفاعية والأمنية.
- **الموضوع:** نهاية المحور الإبراهيمي
- **تأريخ النشر:** أيار - مايو 2026
- **رابط البحث: فورين أفيرز:**

https://www.foreignaffairs.com/united-states/end-axis-abraham

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org